

مشروع حذف الأصفار من الدينار العراقي تداعياته ومنافعه

Project deletion of zeros from the Iraqi dinar repercussions and benefits

أ.م.د. بشار ذنون الشكرجي	أ.م.د. شهاب حمد شيحان	م.م. ليلي عبد الكريم محمد
جامعة الموصل / كلية الإدارة والاقتصاد	جامعة الأنبار-كلية الإدارة والاقتصاد	جامعة الموصل/ كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية	قسم الاقتصاد	قسم العلوم المالية والمصرفية

المستخلص

تناول البحث مشروع حذف الأصفار الثلاثة من الدينار العراقي تداعياته و منافعه وكلفه المحتملة على دخل المواطن ومجمل الحركة الاقتصادية في داخل البلد أو على علاقاته التجارية مع مختلف دول العالم. وقد تناول البحث نظرياً مصطلح (Redenomination) لتمييزه عن مصطلحات تخفيض العملة أو التبديل الجزئي للعملة كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي. وقد استقرأ البحث التجربة التركية في حذف (6) أصفار من الليرة (العملة الوطنية) باعتبارها من احداث التجارب وأكثرها تميزاً في استهداف التضخم. وخلص البحث العديد من الاستنتاجات , لعل أبرزها إن اختيار التوقيت المناسب لإجراء حذف الثلاثة أصفار بعد الاستقرار الاقتصادي في البلد سيسهم في استهداف التضخم وإعادة الثقة بالدينار العراقي كمخزن للقيمة ومن ثم تنشيط مجمل الاقتصاد العراقي.

Abstract

The research deals with the Redenomination of three zeros from Iraqi Dinar and the probability of its benefits and costs up on the income of the citizen and its effect upon the economic movements inside the country and upon the commercial relationship with the different countries of the world.

The research deals with the term "Redenomination" to differentiate it from other terms like reducing its financial value or partial exchanging asitis in the European union .The research depends on the Turkish experiment in deleting six zeros from its local currency (Turkish lira)This is considered the most modern experiment to treat the inflation .The research concludes to many conclusion.

The most important are chosing the suitable time line of "Redenomination" after the stability of the economy in the county. This will lead to solve the problem of inflation and reconsider the confidence in Iraqi dinar as a stock of value and to activate the Iraqi economy.

المقدمة

تعّد السياسة النقدية جزءاً أساسياً من السياسة الاقتصادية الكلية حيث تؤدي السياسة النقدية دوراً مهماً في تنظيم عرض النقود والتحكم بالسيولة والائتمان واستهداف التضخم في أي بلد. والمصارف المركزية تمثل أعلى سلطة نقدية تسعى إلى تحقيق هذه وفقاً لأولويات تقررهما المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها البلد. ولا يختلف البنك المركزي العراقي في تلك التوجهات، فهو يتطلع إلى تحقيق استقرار أسعار صرف الدينار العراقي والحد من التضخم الذي بدأت معالمه تؤثر في الاقتصاد العراقي منذ 1980 ولحد الآن ولا سبب واضح

المعلم. لذا فإن التحدي الذي واجه البنك المركزي العراقي بعد حصوله على استقلالية عمله بموجب القانون (56) لعام 2003 هو الحد من التضخم ودفع القدرة الشرائية للدينار العراقي. وقد كان مزاد العملة الأجنبية من ابرز الأدوات التي استخدمها في تثبيت سعر صرف الدينار تجاه الدولار. وفي الاتجاه ذاته قدم البنك العراقي مشروع حذف (3) أصفار من الدينار. (Redenomination) لجعل العملة العراقية أكثر جاذبية كخزين للقيمة. مما أثار المشروع جدلاً واسعاً بين مؤيديه ومعارضيه وذلك لكثرة التساؤلات التي أثارها. وبناء على ذلك فإن البحث جاء لتقديم إجابات وفقاً لمنهجية علمية وتحديد المنافع والكلف في حالة إقرار المشروع وتنفيذه. ويسعى البحث لدراسة مقارنة مع التجربة التركية في مجال حذف (6) أصفار من الليرة التركية للاستفادة من معطيات تلك التجربة .

1 _ مشكلة البحث

مشروع حذف الاصفار الثلاثة من الدينار العراقي والذي تم طرحه في السنوات الثلاث الأخيرة من قبل البنك المركزي العراقي أثار العديد من التساؤلات لعل أبرزها: هل يمكن فعلياً تنفيذ مثل هكذا إجراء وما تداعياته أو مساوئه على مجمل الحركة الاقتصادية في العراق هل سيساهم إجراء حذف الاصفار في استهداف التضخم وهل تم تحقيق الأهداف المرجوة من حذف الاصفار التي نفذت فعلياً؟ وما هو التوقيت الملائم لتنفيذ مشروع حذف الاصفار الثلاثة من الدينار العراقي؟

2 _ أهمية البحث

يعد موضوع (Redenomination) حذف الاصفار أو تعديل القيمة الاسمية لعملة أي بلد من الموضوعات بالغة الأهمية في استهداف التضخم وتحسين سعر صرف العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية. واكتسب الموضوع أهمية مضافة بعد إن قدم البنك المركزي العراقي مشروع حذف (3) أصفار من الدينار العراقي , مما أثار جدلاً واسعاً حول كلف ومنافع هذا الإجراء بعد تنفيذه في مجمل الحياة الاقتصادية للعراق. وقد كانت الدراسات المالية والمصرفية ممثلة في تناولها الموضوع لان تجارب الدول العربية تكاد تكون معدومة في مجال حذف الاصفار. بينما تناولته المصادر الأجنبية وبشكل كبير لان العديد من تلك البلدان قد أقدمت فعلياً على حذف الاصفار من عملاتها الوطنية. ولعل أبرز تلك البلدان تركيا التي تناول البحث تجربتها بشي من التفصيل للاستفادة من معطياتها.

3 _ هدف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الجوانب الآتية:

1. تناول الجانب المفاهيمي لحذف الاصفار (Redenomination).
2. دراسة العلاقة بين حذف الاصفار واستهداف التضخم.
3. دراسة التجربة التركية في مجال حذف الاصفار كأبرز التجارب الحديثة والاستفادة من معطياتها.
4. دراسة الآثار المحتملة (السلبية والإيجابية) في حالة تنفيذ هذا الإجراء وحذف ثلاثة أصفار من الدينار العراقي.

4 _ فرضية البحث

في ضوء مشكلة البحث وأهميته وأهدافه فقد تبنى البحث الفرضية الآتية:

التوقيت المناسب لتنفيذ إجراء حذف الثلاثة أصفار من الدينار العراقي يمثل خطوة أساسية في استهداف التضخم. وزيادة سعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الأجنبية.

5 مجتمع البحث وأدواته

تمثلت مجموعة البحث بعدد من الدول التي نفذت فعلياً تعديل عملاتها الوطنية الاسمية من خلال حذف الاصفار. أما العينة البحثية فقد تمثلت بتركيا التجربة الأحدث في حذف (6) أصفار والعراق باعتباره أمام خيار حذف (3) أصفار من عملته الوطنية الدينار العراقي. وقد اعتمد البحث المنهجين الوصفي والتحليلي من خلال استقراء المعطيات الرقمية للنموذجين التركي والعراقي.

المبحث الاول: التأطير النظري لمفهوم حذف الاصفار (Redenomination)

رفع الاصفار (Lifting of the Zero) أو حذف الاصفار (Delete of Zero) أو إزالة الاصفار (Removing Zero) وإصلاح العملة (Currency Reform) وإسقاط الاصفار (Dropping of Zero) هذه المصطلحات تشير كلها إلى الإجراء الذي يتم بموجبه أزاله أو حذف أرقام (أصفار) من العملة الوطنية القديمة وإعادة تسميتها عملة جديدة (Redenomination) وذلك لأسباب تختلف في البلدان (المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 2011، 2). وتعرف عملية حذف الاصفار أيضاً على أنها العملية التي بموجبها يتم تعديل القيمة الاسمية لعملة البلد بسبب ارتفاع نسب التضخم وانخفاض قيمة العملة (Layna Mosley, 2011, 1-3) وقد تم حذف الاصفار من بعض العملات في عدد من المرات لعدد من الدول ولأسباب مختلفة لعل أبرزها استهدافاً للتضخم كما يشير إلى ذلك الجدول (1).

الجدول (1) استهداف التضخم لعدد من الدول من خلال حذف الاصفار

ت	البلد	السنة	اسم العملة القديمة	معدل تبديل العملة القديمة بالجديدة	اسم العملة الجديدة	سبب التبديل
1	البرازيل *	1994	ريل	1:2750	برازيليا	التضخم
2	بيرو	1991	بيرفانا أني	1:1000000	بيرفانا نيفو	التضخم الجامح
3	الأرجنتين *	1992	أسترل	1:10000	بيسو	التضخم
4	أوكرانيا	1992	كابروفنتس	1:1	ربل سوفيتي	تغيير تسمية فقط
5	يوغسلافيا	1994	دينار يوغسلافي	1:13000000	دينارا	التضخم
6	بولندا	1995	زلوتي بولندي	1:10000	زلوتي بولندي	التضخم
7	أوكرانيا	1996	كابروفنتس	1:100000	هدى فنيا	التضخم
8	روسيا	1998	روبل الروسي	1:1000	روبل	التضخم
9	بلغاريا	1999	ليف البلغاري	1:1000	ليف البلغاري الجديد	التضخم
10	بيلاروسيا	2000	روبل	1:1000	روبل البيلاروس	التضخم
11	لوكسمبورغ	2002	بيلكان لوكسمبورغ	0.3399	يورو	الوحدة النقدية
12	ألمانيا	2002	مارك	1:9558	يورو	الوحدة النقدية
13	ايرلندا	2002	باوند ايرلندي	0.7875	يورو	الوحدة النقدية
14	رومانيا	2005	ليو الروماني	1:10.000	تيور	التضخم

15	تركيا*	2005	ليرة التركية	1000000	ليرة التركية الجديدة	التضخم
16	أذربيجان	2006	مانت	5000	مانت سلوفانيل الجديدة غانا	التضخم
17	موزمبيق	2006	ميتاكة	1000	ميتاكة الجديدة	التضخم
18	سلوفانيا	2006	تولار السلوفيتسيدي	239.640	يورو	الوحدة النقدية
19	غانا	2007	سيدي	10000	سيدي النافي الجديد	التضخم
20	فيزيلا	2008	بولفار	1000	فيوريت بولفار	التضخم
21	ماطا	2008	ليرة مالطية	0.429300	يورو	الوحدة النقدية
22	تركمستان	2009	مانت القديم	5000	مانت الجديد	التضخم
23	سلوفانيا	2009	كورييد السلوفيتي	30.1260	يورو	الوحدة النقدية
24	زامبيا	2009	دولار الزامبي الثالث	1000000000000	الدولار الرابع الزامبي	التضخم الجامع

المصدر: www.enwikipedia.org/wiki:/Redenomination

إن كل المصطلحات الواردة التي تم ذكرها تعني رفع الاصدار وواضح من المعنى الاصطلاحي بأن الإجراء يهدف إلى تغيير شكلي في قيمة العملة الاسمية إلى عملة اقل منها في عدد الاصدار. وهذا ما يجب تميزه عن عملية تخفيض قيمة العملة (Devaluation) والتي تعني مجموعة الإجراءات الاختيارية التي تقوم بها الدولة لخفض قيمة عملتها (Shahbaz,2009,80). وفي هذا الصدد يجب التمييز بين مفهوم تخفيض العملة مع مفهوم انخفاض قيمة العملة التلقائي (Depreciation) والذي يشير إلى وصف الانخفاض التدريجي الذي يحدث للعملة إثناء عمل سوق النقد بسبب التضخم أو العجز في ميزان المدفوعات أو كليهما معاً. ويؤدي تخفيض قيمة العملة (Devaluation) لجعل الصادرات ارخص من منظور العملات الأجنبية والواردات أعلى من منظور العملة المحلية وهكذا يتجه الميزان التجاري نحو التحسن. ويتم تخفيض قيمة العملة (Devaluation) التي تقوم بها الدول بإحدى طريقتين: (B-imimole,2011,2-10)

1. في نظام التمويل الحر من العملة إلى الذهب تعطي الوحدة النقدية قيمة معدنية أقل من قيمتها السابقة.
 2. إما في النظام الذي لا يرتبط بالذهب فيتم تخفيض العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية المباشرة . وهناك استراتيجيات محددة لخفض قيمة العملة.
- ا. **خفض القيمة الهجومية:** وهو إجراء تقدم عليه الدولة في محاولة للتغلب على مشاكلها الاقتصادية الداخلية، إذ أن هذا التخفيض يعد أحد الوسائل التي تؤدي إلى زيادة الصادرات لأن سعر السلعة الوطنية يصبح رخيصاً مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي عليها. وبالمقابل فإن السلع الأجنبية سيرتفع سعرها مما يقلل الطلب عليها داخلياً. ونتيجة لزيادة الصادرات وانخفاض الواردات يمكن أن يطرأ تحسن في الميزان التجاري.
- ب. **خفض القيمة الدفاعية:** وهو إجراء تقدم عليه الدولة في مجارة لتخفيض قامت به دولة أخرى تربطها بها علاقات اقتصادية قوية وذلك كحماية لمبادلاتها.

أما في حالة الوحدة النقدية (Monetary Union) بين عدد من الدول فقد تحتاج هذه الدول إلى التعديل الاسمي (Redenomination) ولكن في هذه الحالة يطلق على هذه العملية

(Conversion Ratio) التحويل النسبي كما هو الحال عليه في (وحدة النقدية الأوربية) والتي هي عبارة عن سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء في الجماعة ويتحدد هذا الوزن بمدى مساهمة العملة في الدخل القومي والتجارة الخارجية لكل دولة ويتم تغيير الأوزان النسبية للعملات في أوروبا كل خمس سنوات. أو في حالة حدوث تغيير في قيمة إي عملة بنحو 25% أو أكثر (Jam, 2006, 1-7).

إن حذف الاصفار هو إجراء شكلي يتم من خلاله تغيير القيمة الاسمية للعملة دون المساس بقيمتها الحقيقية ومن ثم فإن أغلب الدراسات التي أجريت بهذا الصدد تؤكد بأن من غير المتوقع إن يؤثر هذا الإجراء على القيمة الحقيقية للعملة وبالتالي فإنه من المستبعد ان يكون له أثراً في استهداف التضخم.

وقد اتخذت العديد من الدول إجراء حذف الاصفار وقد فشلت العديد منها في استهداف التضخم من ثم إعادة الإجراء لمرات عديدة وكما يأتي *

1. البرازيل كانت هناك سبعة عمليات حذف ولأعوام 1942,1967,1986,1989,1990,1993,1994.
2. الأرجنتين كانت هناك ستة عمليات حذف للاصفار للأعوام 1826,1881,1970,1983,1985,1992.
3. أوكرانيا كانت هناك أربعة عمليات حذف للاصفار 1992,2006,2008,2009.

* البيانات استنادا إلى معطيات الجدول (1)

4. زامبيا كانت هناك ثلاثة عمليات حذف للأصفار للأعوام 2006,2008,2009. إذ كانت هناك عملية حذف أصفار لـ (9) أصفار من عملتها الوطنية ((الدولار الزامبي الثالث)). وهناك دول قد قامت بأجراء عملية حذف الاصفار لمرة واحدة ولعل التجربة الأبرز في ذلك (النموذج التركي لعام 2005). وقد يشكل حذف الاصفار ما يعرف بظاهرة الوهم النقدي (Money Ilusion). ولا يشكل ظاهرة حقيقية باعتباره قراراً تنفيذياً ولا يشكل قراراً اقتصادياً يعكس على القيمة الحقيقية للبلد الذي قرر تعديل القيمة الاسمية لعملته الوطنية.

المبحث الثاني : دراسة في النموذج التركي The Turkish Model

خلال العقود الثلاثة وتحديدا للفترة ما بين 1980-2010 مر الاقتصاد التركي بمراحل متعددة أفرزت ما يعرف بالنموذج التركي (The Turkish Model)، الذي أثار تساؤلات عديدة لعل أبرزها كيف تمكن الاقتصاد التركي من إن يتحول من أسوء الاقتصاديات في العالم وفقاً للعديد من المؤشرات إلى أن يحتل مراتب متقدمة عالمياً السادس عشر عالمياً وفقاً لإحداث التقارير الاقتصادية العالمية. وبناءً على ذلك لابد من دراسة الأسباب الكامنة وراء الأزمة الاقتصادية التي تمكنت من إيقاف الحركة الاقتصادية لتركيا في مقابل دراسة سبل معالجة تلك الأزمات من خلال السياسات والإجراءات التي أثبتت نجاحها فعلياً ولعل أبرز مظاهر النجاح استهداف التضخم في تركيا واتخاذ إعادة تسمية القيمة الاسمية لليرة التركية عن طريق حذف الاصفار وقد حددت العديد من الدراسات المالية والمصرفية والاقتصادية أسباب تدهور الاقتصاد التركي ووصله إلى حد الأزمة إلى (أورخان, 2004, 1-4).

1. الديون وفوائدها

بلغت الديون الخارجية لتركيا عام 1980 (157) مليار دولار. وبفائدة سنوية تقارب المليار دولار. أما في عام 1999 فقد تجاوزت هذه الديون (100) مليار دولار وبفائدة سنوية تزيد عن (5) مليارات دولار.

كما بلغت الديون الداخلية لتركيا عام 1980 (79) مليار دولار لتصل عام 1999 إلى (636) مليار دولار. وقد بلغ حجم الفوائد التي دفعتها تركيا خلال عقدين ما يقرب (426) مليار دولار. ولكن الذي عمق حجم الأزمة الاقتصادية عدم استعمال القروض في بناء مشاريع تنموية بل إن نسبة كبيرة قد تم هدرها. مع ملاحظة إن 95% من فوائد القروض الداخلية تسدد من قيمة إيرادات جمع الضرائب المفروضة والتي تشكل أهم إيرادات الحكومة التركية.

2. العجز المالي

لتغطية العجز المالي فقد لجأت الحكومة إلى طبع المزيد من ورق البنكوت دور غطاء الأمر الذي فاقم من معدلات التضخم في تسعينات القرن الماضي بدرجة كبيرة ولمواجهة الأزمة وبهدف دعم سعر صرف الليرة التركية مقابل العملات الأجنبية طلبت الحكومة قرضاً من صندوق النقد الدولي بقيمة (16) مليار دولار أمريكي والتزمت بشروط القرض التي طالبت بإجراءات اقتصادية وفقاً لرؤية صندوق النقد الدولي ولكن الإصلاحات المفروضة من الخارج انتهت بأزمة اقتصادية عميقة وخطيرة سنة 2001 كانت من نتائجها (إبراهيم، 2009، 4-1):

- أ. اختلال الأوضاع المالية للمصارف الخاصة والعامه.
- ب. ارتفاع معدلات العجز وارتفاع حجم المديونية العالمية.
- ت. انخفاض احتياطي الدولة من العملات الأجنبية.
- ث. إغلاق الآلاف من الشركات التجارية.
- ج. تقليص حجم الاستثمارات إلى اقل من النصف وازدياد البطالة بنسب مرتفعة جداً.

3. انهيار الأسواق المالية

لقد رافق انهيار الأسواق المالية في تركيا وتحديداً في عقد التسعينات ارتفاع أسعار الفائدة وعلى نحو كبير مع بروز ظاهرة الدولار (Dollarization) وذلك لفقدان الثقة بالليرة التركية كخزين للقيمة بوصفها عملة وطنية.

4. الاتحاد الكمركي

يعد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي الخطوة الضرورية لدخولها في الاتحاد الأوروبي وهي تعني رفع جميع الرسوم الكمركية عن البضائع المصدرة أو المستوردة بين تركيا والدول الأوروبية وقد زادت هذه الخطوة في عمق الأزمة الاقتصادية في تركيا للأسباب الآتية (Miuai, 2009, 31):

- أ. خسارة تركيا واردات كبيرة كل عام بحدود (4) مليارات دولار كانت تحصل عليها من الضرائب الكمركية عن البضائع الأوروبية المستوردة.
- ب. فشلت الصناعة التركية الناشئة في منافسة الصناعة الأوروبية المتقدمة التي غزت الأسواق التركية، مما أدى إلى إفلاس العديد من المصانع وتسريح آلاف العمال وتقليص الناتج المحلي.

5. عمليات الفساد في المصارف الحكومية والإسراف

لقد برزت عمليات احتيال وتلاعب في أنشطة المصارف التركية، وتحديداً الحكومية منها إذ أفلست (7) مصارف حكومية بعد أن تم الاحتيال عليها في عمليات إقراض لشركات وهمية ورجال أعمال بدون ضمانات

كافية وقد قدرت تلك الأموال التي تم الاستيلاء عليها بدون ضوابط قانونية (100) مليار دولار. أما فيما يتعلق بالإسراف الحكومي فقد بلغ ذروته خلال الفترة من 1990 ولغاية 2000 إذ قدر حجم الأموال التي تم إسرافها بـ (195) مليار دولار .

6. الإنفاق العسكري

استمرت تركيا في زيادة إنفاقها العسكري بالرغم من انتهاء الحرب الباردة. فقد استمرت وزارة الدفاع بزيادة إنفاقها العسكري، مما انعكس سلباً في زيادة نسب التضخم.

7. الحظر المفروض على العراق

لقد تضررت تركيا وبشكل كبير من الحظر المفروض على العراق من قبل الأمم المتحدة وتشير الدراسات إلى إن حجم الضرر من جراء الحظر على تجارة تركيا مع العراق قد تجاوز (75) مليار دولار أمريكي في عقد التسعينات.

لقد بدأت تركيا بسلسلة من الإصلاحات في اتجاه السوق عام 1999 برعاية من الصندوق الدولي. وكانت هناك بعض الإشارات التي دلت على إن الأمور تسير على ما يرام في مطلع عام 2000 إلا إن هذه الإصلاحات قد انتهت بأزمة اشد عمقاً من سابقتها كان أبرز مظاهرها (Minia, 2009, 33):

- انخفاض في معدل النمو.
- زيادة في معدلات التضخم.
- ارتفاع العجز في خزينة الدولة بالدرجة التي لا يمكن التحكم بها.
- عدم استطاعة القطاعات الاقتصادية المختلفة مفي الدولة من تحمل هذه التغيرات وتردي أوضاعها وخاصة قطاع المصارف .

وبعد عام 2002 لجأت الحكومة إلى تغيير قسم كبير من الافتراضات والمبادئ الأساسية التي اعتمد عليها برنامج صندوق النقد الدولي ومنها الاعتماد على نظام الصرف الثابت بدلا عن نظام الصرف المرن وقد تم تزويد البنك المركزي التركي باحتياطات أجنبية خارجية تقدر (25) مليار دولار من أجل ضمان نجاح البرنامج الاقتصادي في تركيا وأبرز هذه الإجراءات التي اتخذتها الدولة هي (Hasam and Fatih, 2007, 17):

1. زيادة التقشف وخفض النفقات.
2. جذب رؤوس الأموال الخارجية على نحو مباشر.
3. إصلاح الجهاز الإداري للدولة وضمان الشفافية.
4. محاربة الفساد بأشكاله المختلفة.
5. تأمين الطاقة بمختلف أنواعها للبلاد.
6. تحسين بيئة العمل.
7. مراقبة المصارف وأنشطتها الحكومية والخاصة على حد سواء.
8. معالجة مشكلة البطالة عن طريق تشجيع الاستثمار الإنتاجي.

9. التوقف عن إصدار ورق البنكوت مع إعادة تعديل القيمة الاسمية للعملة التركبية ولتكن بعد (3) سنوات من بدء الإجراءات السابقة الذكر.
10. إعادة هيكلة القطاع المصرفي ليسهم في دفع النمو الاقتصادي.
- ولقد شملت الإصلاحات في قطاعات أخرى في مجال الصحة والتعليم والتربية والمواصلات والزراعة والصناعة وفي مجال الحريات وتعديل بعض فقرات الدستور ليراقب المتغيرات في كافة المجالات وكذلك الحد من الإنفاق العسكري.
- والجدول (2) يعكس بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد التركي بعد سلسلة من الإصلاحات في مختلف نواحي الحياة ومنها الاقتصادية.

الجدول (2) بعض مؤشرات الاقتصاد التركي ما بين 1990-2008

المؤشرات الاقتصادية%	2001-1990	2008-2002
التضخم	74	13.4
النمو	3	6
معدلات نمو الاستثمار	3.1	14.5
معدلات نمو الإنتاج الصناعي	3.8	6.1
زيادة الصادرات (بالدولار)	8.8	23
النمو في القطاع الزراعي	2.6	3.5

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD). البنك المركزي التركي دائرة الإحصاءات التركبية وهيئة التخطيط الحكومي.

ولابد من الذكر في هذا الصدد بأن نسبة التضخم التي استهدفها الإصلاحات في تركيا قد وصلت إلى 6.3% عام 2010 بعد أن كانت هذه النسبة 74% ما بين 1990-2001. وبعد كل هذه الإصلاحات والإجراءات وبعد معانات طويلة مع معدلات تضخم مرتفعة لجأت تركيا إلى تغيير عملتها وحذف الاصفار (6) من عملتها والذي بدأ تنفيذه فعلياً في 2005/1/1. إذ قامت الحكومة التركبية بالتخلص من عملتها عن طريق إصدار الليرة التركبية الجديدة والتي كانت تساوي (1) مليون من الليرة التركبية القديمة

إن جل ما جاء من تفاصيل فيما يتعلق بالتجربة التركبية كنموذج اثبت تميزه وفقاً لكل المؤشرات بأن تركيا ومن خلال نموذجها الجديد تمكنت في أقل من عقد من الزمن بالسيطرة بقوة على معدلات التضخم. وقد كانت إعادة تسمية العملة التركبية الحلقة الأخيرة من الإصلاحات والإجراءات في مختلف جوانب الحياة والقطاعات ومنها الاقتصادية في استهداف التضخم.

وتتعلق تركيا في الوقت الراهن إلى أن تكون ضمن أكبر عشر اقتصاديات في العالم بحلول 2023. وتمثل تركيا حالياً المركز السادس عشر عالمياً اقتصادياً وقد تجاوزت بعض اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي في ظل الأزمة الاقتصادية أو ما يعرف بأزمة اليورو.

المبحث الثالث : حذف الالفار كخيار في استهداف التضخم في العراق

في فترة الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم كانت معدلات التضخم تتسارع بوتائر خطيرة لتصبح ولأول مرة في تاريخ العراق الحديث من أكثر المسائل الاقتصادية الضاغطة. فالحروب الباهظة التكاليف ونتائجها الكارثية تميزت بكونها من المصادر القوية للضغوط التضخمية فقد ازداد الرقم القياسي لاسعار المستهلك (3) مرات في عقد الثمانينات، وارتفع نحو (300) مرة خلال الفترة (1991-2002) (البنك المركزي العراقي, 2003-2004): (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي, 2006-2007): فقد كانت احتياطات الدولة العراقية قبل الحرب العراقية الإيرانية (45) مليار دولار أمريكي ثم أصبحت بعد انتهاء الحرب مديونية تفوق (200) مليار دولار. وكان سعر صرف الدينار العراقي يساوي سعر (3.3) دولار أمريكي مقابل كل دينار عراقي، وبعد الحرب وصل سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار 0.5 وفي عقد التسعينات ونتيجة لاستنزاف الاحتياطات الأجنبية وكذلك الاختلالات الهيكلية في مجمل الاقتصاد العراقي وتوقف صادرات النفط العراقي وصل سعر صرف الدينار العراقي (3000) دينار مقابل كل دولار أمريكي (عبد السلام, 2009, 39-42). ثم تحسن سعر صرف الدينار العراقي بعد تنفيذ مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة عام 1996 اذ بلغ 500 دينار لكل دولار تقريباً بعد تدخل البنك المركزي العراقي عن طريق ما يعرف بالمزاد العلني لبيع الدولار وارتفاع صادرات النفط العراقي بعد عام 2003 ويمكن تحديد أبرز ملامح الاقتصاد العراقي للفترة ما بعد عام 2003 (عبد السلام, 2009, 39-42) (قاسم, 2010, 41-75)، (زيني, 2007, 279-466).

1. إن الإنفاق الحربي والميزانيات التسليحية الضخمة لمواجهة ثلاثة حروب إقليمية ودولية خلال عقدين من الزمن أدت إلى استنزاف احتياطات العراق من العملة الأجنبية الذي أثر سلباً على قيمة صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي والعملات الأخرى.
2. تركت الحروب بسبب الضربات التدميرية التي تعرضت لها معظم القطاعات الاقتصادية في العراق ومنها القطاع النفطي والعقوبات الاقتصادية والتعويضات أثراً سلبياً على عائدات العراق من العملات الأجنبية .
3. الاقتصاد الريعي: يعرف الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد ريعي ليفسر وبشكل كبير مدى الاعتماد على عائدات تصدير النفط الخام. الذي يعد المصدر الرئيس لبقية فروع الاقتصاد وعليه فإن الاقتصاد العراقي يكون عرضة وعلى نحو كبير ودائم للتقلبات وفقاً لأسعار النفط العالمية.
4. التضخم المستورد: إن الاقتصاد العراقي يكون عرضة وبشكل كبير لارتفاع أسعار السلع المستوردة وبالتالي فإن الأمر يؤدي إلى انتقال هذا الارتفاع في الأسعار إلى داخل الاقتصاد العراقي وهو ما يعرف (بالتضخم المستورد). وخصوصاً إذ ما عملنا بأنه وبعد عام 2003 فإن العراق اتبع ما يعرف بسياسة الباب المفتوح وبدون أدنى ضوابط تحكم هذه السياسة.
5. ضعف بنية الناتج المحلي الإجمالي: إن إلقاء نظرة على مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي تبين ضعف الهيكل الاقتصادي العراقي حيث تشير الحسابات القومية مساهمة مرتفعة للنفط مقابل بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى وكما تم الإشارة إليه في الجدول (3).

الجدول (3)

نسبة مشاركة بعض القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي للعراق (%) للأعوام 2000-2008

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	القطاعات
7.6	10.5	12.9	13.7	10.9	14.3	13.5	10.7	10.8	الزراعة والغابات
44.5	41.8	40.4	42.2	47.6	51.6	54.8	59.2	61.1	النفط الخام
2.2	2.3	2.2	2.2	2.3	4.6	4.3	4.4	4.1	الصناعات التحويلية
1.5	1.5	1.1	1.1	1.0	0.7	1.3	1.0	0.9	الكهرباء والماء
3.8	3.2	3.3	3.4	1.7	1.0	2.7	2.0	1.0	البناء والتشييد

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، 2008-2000.

لقد أسهم قطاع النفط الخام في بداية هذا العقد في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 61%، ثم انخفضت مساهمته إلى 44.5% في سنة 2008 ليس بسبب التحسن الكبير في بقية القطاعات السلعية مثل قطاع الزراعة والصناعة التحويلية، إذ ان تحسنها كان سيئاً على انتعاش الاقتصاد العراقي وتنوع قاعدته وإنما بسبب تعثر وزارة النفط في بلوغ مستوى الإنتاج الذي كان عليه قبل عام 2003.

6. ديون العراق الخارجية: أثقلت ديون العراق الخارجية والتعويضات من جراء الحروب كاهل الاقتصاد العراقي فقد قدرت تلك الديون ما بين (200-300) مليار دولار أمريكي. ولقد حاولت الحكومات العراقية معالجة هذه الديون على أمل عودة العراق إلى المنظومة الدولية. وكان صندوق النقد الدولي مبنياً على هذا الأساس إذ تم توقيع العراق الاتفاقية الأولى مع صندوق النقد الدولي تحت مسمى (اتفاقية المساندة الطارئة) Emergence Post Conflict Assistances التي تتكون بنودها من الإصلاح المالي والإداري الجيد للمصروفات وإصلاح الدعم الحكومي ممثلاً بالبطاقة التموينية ورفع الدعم عن أسعار المشتقات. وقد تمخضت مثلاً عن خفض ديون العراق بنسبة 80% ثم تلاها اتفاقية باريس عام 2005 (زيني، 2009، 456-457).

6. الموازنة العامة: يمكن تحديد سمتين للموازنة العامة العراقية ما بعد عام 2003 وهي (الشبيبي، 2007، 26):

- عجز الموازنة العامة وذلك على الرغم من الزيادة الكبيرة التي حصلت في إيرادات العراق الناجمة عن رفع الحصار وزيادة أسعار النفط التي شهدتها الأسواق العالمية
- ازدياد النفقات العامة فهناك إنفاقاً ضخماً جداً على الجانب الأمني وعلى الرواتب والوقود والكهرباء والماء وغيرها على الرغم من تردي أغلب الخدمات ويلاحظ أن حجم نسبة الإنفاق الاستهلاكي قد بلغ في عام 2011، 75% من حجم الموازنة.

7. الفساد: لقد ساهم الفساد الإداري والمالي الذي انتشر في أغلب مفاصل الدولة العراقية في رفع معدلات التضخم وعامل طرد للاستثمارات الأجنبية من العراق. ولقد انحدر مستوى الفساد في العراق وكما تشير المؤشرات للأعوام 2003-2008. والجدول (4) يعكس تلك المؤشرات.

الجدول (4) مؤشرات الفساد لعدد من الدول والعراق للمدة 2003_2008

السنة	عدد الدول المشتركة	تسلسل العراق	علامة مؤشر الفساد الحاصل عليها العراق *
2003	130	113	2.2
2004	146	129	2.1
2005	194	170	2.2
2006	163	160	1.9
2007	180	178	1.5
2008	180	178	1.3

المصدر: www.transparency.com, corruption perception Index , Transparency International

* علامة مؤشر الفساد تتدرج من أعلى درجة (عشرة) نزولاً إلى أدنى درجة وهي (الصفير) حيث تعطي علامة 10.00 للبلد النزيه جدا و(صفير) للبلد الفاسد جدا.

8. ارتفاع نسبة البطالة بشكل يفوق أغلب دول الجوار وهجرة العقول على الرغم من تحسن الرواتب والأجور. وإن معالجة البطالة قد تساهم في ارتفاع نسبة التضخم لأن ذلك سوف يترتب عليه زيادة في النفقات. وعليه فإن العراق يمر حالياً فيما يعرف (بالركود التضخمي) (غزال, 2008, 125-136).

9. تخلف وبيروقراطية الجهاز المصرفي العراقي وصغر رؤوس أموال المصارف الخاصة ساهم في عرقلة تنشيط الحركة الاقتصادية في البلد وإعاقة جذب الاستثمارات الأجنبية إلى العراق (صالح, 2002, 110-114).

- البنك المركزي العراقي وخيار حذف الاصدار

تمتع البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 باستقلالية حقيقية بموجب قانونه الجديد رقم (56) لسنة 2004 أعطى هدف استقرار الأسعار وتحقيق معدلات وواطئة للتضخم الوزن الأكبر في إستراتيجية السياسة النقدية وكان (مزداد التحويل الخارجي) هي الأداة المتوفرة والوسيلة العملية البسيطة في ظل هشاشة الاقتصاد العراقي للسيطرة على معدلات التوسع النقدي والتضخم. وقد اخذ البنك المركزي العراقي عدم التقاطع بين هدف عدم التوسع النقدي مع هدف مستوى الاحتياطيات الأجنبية التي بلغت عام 2011 (58 مليار دولار) (البنك المركزي العراقي، 2011) وذلك للتحسب للخدمات الخارجية وقد حققت هذه السياسة إضافة إلى تفعيل عملية السوق المفتوح نجاحاً ملحوظاً في السيطرة على النمو النقدي وتحسين القدرة الشرائية للدينار العراقي فبعد أن كان الدولار يعادل 1900 دينار عراقي عام 2003 بلغ معدل حصره 1200 دينار تقريباً لعام 2011 ولازال سعر صرف الدينار العراقي عند مستوى مقبول ولكن مع وجود ميل لارتفاعات مستمرة بالأسعار بحيث متطور إلى (تضخم جامح)

ومن هذا المنطلق وكأحد خيارات استهداف التضخم فإن البنك المركزي العراقي طرح مشروع حذف الاصدار (ثلاثة) بداية عام 2007 وإعادة تسمية العملة العراقية. ومن ثم تم إعادة طرح فكرة المشروع عام 2009

وأخيراً تم طرحه في كانون الأول عام 2010 تحت فكرة (العودة إلى قيمة العملة العراقية قبل عام 1980) والمساهمة في استهداف التضخم وعدم تحوله من (الركود التضخمي) إلى التضخم الجامح الذي سيقضي على ما تبقى من ركائز في الاقتصاد العراقي. واستكمالاً للمنهجية العلمية لابد من تسليط الضوء على تطور حجم الكتلة النقدية في التداول والفترة 1980-2011 وهي مؤشر عن حجم المشكلة في السياسة النقدية في العراق وقد كانت تطور حجم الكتلة النقدية كالاتي (الإخبار العراقية، 2001، 1-5):

1. عام 1980 كان المتداول من العملة العراقية في السوق العراقية 25مليار دينار عراقي.
 2. في عقد التسعينات ارتفع متوسط الكتلة النقدية في التداول بما يزيد عن 40 مليار دينار عراقي.
 3. بعد عام 2003 ارتفع المتداول من العملة العراقية إلى (6) ترليون دينار عراقي.
 4. عام 2010 ارتفع حجم الكتلة النقدية في التداول في السوق العراقية إلى (27) ترليون دينار عراقي.
- وقد كانت أكبر فئة نقدية عراقية متداولة في عقد الثمانينات (25) دينار عراقي وتعادل ما يقرب (75) دولار أمريكي فضلاً عن تداول الفئات الورقية والمعدنية الصغيرة. إما في عام 2010 فإن أكبر فئة نقدية متداولة هي (25000) دينار عراقي وهي لا تعادل (23) دولار أمريكي فيما أصغر فئة في التداول هي (250) دينار عراقي واختفت الفئات النقدية المعدنية.

وخلاصة القول تعكس مجمل المؤشرات الاقتصادية وخلال الأعوام 2003-2010 هشاشة الاقتصاد العراقي وتدهور النمو في الناتج الإجمالي إذا تم استبعاد فقرة الإيرادات النفطية يثار تساؤل حول مشروع حذف الاصدار من العملة العراقية ومدى إسهامه في استهداف التضخم. وكانت فكرة المشروع قد وجدت من يؤيدها ويعارضها في الوقت نفسه وفقاً لمسوغات عديدة تتطابق مع وجهة نظره وكما سنشير إليه .

الفوائد التي يمكن إن تتحقق من حذف الاصدار من الدينار العراقي (قاسم، 2012، 4-6):

1. العودة إلى قيمة العملة العراقية التي كانت سائدة عام 1979 ولغاية منتصف الثمانينات، واعتماده كمخزن للقيمة.
2. إن مشروع حذف الاصدار يسهل عملية نظام المدفوعات العراقي عن طريق إصدار فئات جديدة تلائم قيمة الناتج المحلي الإجمالي والحد من ظاهرة الدولار واستعمالها كعملة موازية للعملة العراقية بل قد تكون بديلة عنها في اغلب الأحيان.
3. إن حذف الاصدار قضية وطنية قد تحتاج إلى تشريعات خاصة وإن حذف الاصدار تعد من الوظائف الإستراتيجية للبنك المركزي العراقي ومن ثم فإن حذف الاصدار ستساهم من وجهة نظر المؤيدين له سيساهم في رفع قيمة العملة العراقية والتقليل من نسبة الطلب على العملة الصعبة وتحديد الدولار ويعيد التوازن بين العملة المحلية والعملات الأجنبية في الداخل والخارج.
4. المواطن عملياً لن يتأثر بعملية حذف الاصدار فبدلاً من أن تكون السلعة التي يروم شرائها بـ1000 دينار فإن بعد حذف الاصدار سوف يتمكن من شرائها بدينار واحد فقط.
5. إن العملة تتعرض للتلف لكل (5) سنوات مما يتطلب استبدالها وهذا سيكلف الكثير خصوصاً إذ ما علمناً إن مقدار الدخل القومي يبلغ 30 ترليون دينار عراقي. كما إن الدخل القومي سيزداد في حالة زيادة صادرات النفط مستقبلاً.

6. الحاجة إلى ترشيح العملة الأمر الذي يعني تقليل عدد الأوراق النقدية المطلوبة وتسهيل الأرقام الحسابية مما ينعكس إيجاباً في ترشيح الاقتصاد عموماً.
- أما المعارضون لفكرة مشروع حذف الاصفار فقد قدموا بدورهم مسوغات رفض المشروع في الوقت الحاضر وكالاتي (العنبي، 2011، 1-3) (المؤتمر الوطني العراقي، 2011، 1-4) (جمعية الحق التركماني، 2011، 1-3):
1. إن إعادة تسمية العملة العراقية أو ما يعرف بحذف الاصفار لن يساهم في الحد من معدلات التضخم. فالتضخم عبارة عن تراكم تدريجي وخلل في الاقتصاد العراقي على مدى سنوات وعقود أما عملية حذف الاصفار وإعادة تسميتها فهو برنامج إداري وإجرائي بحت.
 2. عملية حذف الاصفار ليست حلاً سحرياً لمشكلة التضخم وهو إجراء شكلي الهدف منه إعطاء زخم للاقتصاد العراقي في حالة وضع برنامج وطني لإصلاحه في جميع جوانبه وقطاعاته.
 3. إن اتخاذ خيار حذف الاصفار يعد (كالعيب بالنار) من وجهة نظر المعارضين له لأنه سيؤثر على سلوك المستهلكين والمنتجين والمتغيرات الاقتصادية في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد العراقي من التشوه والإرباك بالإضافة إلى تأثيره على مجمل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق ومختلف دول العالم .
 4. إن حذف الاصفار يعتبر تغير وهمي لقيمة النقود (Money Elusion) لكنه لن يغير من القدرة الشرائية الحقيقية للعملة.
 5. هناك احتمال فرح الجمهور Danic بالتخلي عن موجوداتها من العملة الأجنبية على افتراض ارتفاع قيمة الدينار العراقي يثبت أن هناك حالة هلع مضادة للدولرة Dollarization. لمصلحة الدينار العراقي Dinarziation وان مثل هذا السلوك سيضع السياسة النقدية أمام حراجة النمو المفاجئ في الكتلة النقدية بسبب سرعة الاستبدال والإحلال النقدي وهو أمر سيعمل باتجاه معاكس لتحقيق هدف الاستقرار والاسيما في الأجل القصير والمتوسط.
 6. سوق العراق للأوراق المالية بدورها ستتأثر سلباً بعملية حذف الاصفار لأن رؤوس أموال الشركات ستخضع بنسب الاصفار وفي هذه المرحلة ستكون أمام مرحلة جديدة يتوجب فيها غلق السوق لفترة معينة لإصدار شهادات أسهم جديدة لحاملها مع بقاء عدد الأسهم على حالها.
 7. كلفة طبع العملة العراقية الجديدة في المطابع السويسرية أو البريطانية (7) سنت لكل ورقة وعليه يمكن أن تدرك حجم التكلفة في عملية حذف الاصفار وإصدار أوراق نقدية جديدة بمليارات الوحدات.
 8. خيار حذف الاصفار قد يعني بروز ظاهرة الفساد سواء تعلق الأمر في عملية التخلص من العملة القديمة (أتلافها) أو حدوث عمليات غسل للأموال أو دخول العملات المزيفة ومحاولة استبدالها بعملة حقيقية، مما يعني المزيد من التدهور في قيمة الدينار العراقي.

الاستنتاجات

1. إن الحالة العراقية لا تتوفر فيها الشروط الموضوعية لاتخاذ إجراء حذف الاصدار لأن العراق يعاني من مشاكل اقتصادية هيكلية ونسبة تضخم مرتفعة.
2. تلجأ حكومات الدول في العادة إلى خيار حذف الاصدار بعد أن يصل الاقتصاد إلى مرحلة متقدمة من الاستقرار وبعد التأكد من عدم وجود موجات تضخمية جديدة إلى الاقتصاد وذلك حتى لا يتم اللجوء إلى الإجراء مرات متعددة أخرى كما هو الحال في الأرجنتين والبرازيل وروسيا وزامبيا.
3. إن مشروع حذف الاصدار من العملة العراقية يعد من الأمور الداعمة للاقتصاد العراقي إذ ماتم تنفيذه بالتوقيت المناسب.
4. إن قوة العملة تأتي من قيمة الاقتصاد لا من عدد الوحدات الأجنبية المعادلة لها كما هو في الحالة اليابانية.
5. إن إجراء حذف الاصدار إذ ماتم مثلاً لن يكون متغيراً جوهرياً في الآلية النقدية والمالية بل سيغدو عاملاً نفسياً وفنياً يمكن أن يؤدي دوراً ايجابياً في تعزيز الدينار العراقي بشرط اقترائه بسياسات رشيدة وإجراءات متناسقة بين الجهات المالية والنقدية وعموم الحلقات الأخرى المعنية بالاقتصاد العراقي.
6. إن إمكانية حذف الاصدار أمر متاح أمام جميع الاقتصاديات غير أنها قد تعزز سلبيات كبيرة بعد تطبيقها.
7. إن عملية استبدال العملة تتم عادة في الدول المستقرة اقتصادياً والتي تشهد استقرار مؤسساتها ولديها مستوى معقول من الناتج المحلي ونسب مقبولة من التضخم. ويعطى الإجراء دفعة للعملة الوطنية أمام الأجنبية كما هو الحال في التجربة التركية.
8. الدخل الحقيقي للفرد العراقي في الغالب قد يتأثر سلباً لأن الفرد قد يدفع وحدات نقدية أكثر للحصول على نفس الوحدات قبل حذف الاصدار نتيجة استغلال بعض التجار لعملية استبدال العملة القديمة بالجديدة. بالوقت الذي قد تزداد الأمور سوءاً في حالة حدوث عمليات فساد وعمليات غسل وتزوير الأموال.
9. قد تبرز ظاهرة الدولار من جراء الهلع الذي قد يصاحب عمليات الاستبدال مما يزيد من الطلب على العملات الصعبة ومنها الدولار ومن ثم ترفع أسعار صرف الدولار أمام الدينار العراقي.
10. العراق بحاجة فعلية إلى إعادة تسمية عملته ولكن بعد إن يشهد استقراراً أمنياً واقتصادياً وانخفاض مؤشرات الفساد إلى أدنى مستوياته وهذا يتطلب مابين 10 إلى 15 عاماً لكي يعود للعملة الوطنية قيمتها الحقيقية وتكون مخزوناً فعلياً للقيمة وترفع أسعار صرفها أمام العملات الأجنبية الأخرى.

التوصيات

1. إن المشكلة لا تكمن في حذف عدد من الاصدار من عدمه كخيار في استهداف التضخم بل في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية بالسياسة العامة للاقتصاد العراقي وهشاشته وبمجملة الأوضاع الأمنية والسياسة في العراق ومظاهر الفساد وارتفاع معدلات التضخم وأن يكون تعزيز قيمة الدينار العراقي بعيد عن الخطوات المتسارعة والاستعراضية والإعلامية من خلال العديد من الخطوات والإجراءات والتي يمكن تحديدها بالآتي:

- أ. وضع إستراتيجية للتنمية الاقتصادية والبشرية وفقا للأجل القصيرة والمتوسطة والطويلة تسمح باستخدام فعال للموارد المالية المتأتية من تصدير النفط الخام وتحقيق التراكم الرأسمالي الذي يعزز قيمة العملة العراقية تجاه العملات الأجنبية.
- ب. انتهاز سياسة تصنيع فعالة ومتناغمة مع إمكانيات البلد واحتياجاته وتحديث الزراعة الوطنية بما يسهم بتقرير قوة الدينار العراقي بالإنتاج المحلي وعدم الاعتماد على صادرات النفط كمورد للعملة الصعبة فقط.
- ت. الحد من إغراق السوق المحلية بسياسة الباب المفتوح إذا إن هذه السياسة لا تستنزف القسم الأكبر من العملة الصعبة بل إن لها الأكثر سلبية في القضاء على مقومات الصناعة والزراعة في العراق.
- ث. الحد من ظاهرة البطالة وتشجيع ما يعرف بالمشاريع الصغيرة ودعم بقية الصناعات الغذائية والدوائية.
- ج. تحديث الصناعة المصرفية والعمل على اندماج المصارف الخاصة الصغيرة لتكون قادرة على مواجهة مستلزمات تمويل المشاريع الاستثمارية وتحريك عجلة الاقتصاد العراقي وعاملا جاذبا للاستثمارات الأجنبية .
2. على الحكومة العراقية والبنك المركزي العراقي الاهتمام بالتوقيت المناسب في اتخاذ إجراء حذف الاصفار ويفضل إن تكون آخر الخطوات بعد ان يتعافى الاقتصاد العراقي وليس قبله.
3. مكافحة الفساد الإداري والمالي في مختلف جوانبه وفي مختلف القطاعات ورسم سياسة فعالة لإخراج البلد من دوامة الفشل الاقتصادي.
4. من الضروري تنويع مصادر الدخل القومي وعدم الركون إلى اعتماد النفط كمصدر وحيد ورئيس ممول للموازنة العامة للدولة ,وبذلك يكون الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات التي تحدث في البورصة النفطية مما ينعكس سلبا على الدينار العراقي كمخزن للقيمة .
5. ضرورة مراقبة الأحداث السياسية والاضطرابات في دول الجوار لما لها أثر سلبي في سحب العملات الصعبة والذهب من العراق لصالح هذه الدول مما له أثر سلبي على انخفاض قيمة صرف الدينار العراقي أمام بقية العملات.
6. على البنك المركزي العراقي والحكومة العراقية الاهتمام بالتوقيت والإجراءات ومتابعة جدوى اتخاذ هذا الخيار في الوقت الراهن ودراسة الآثار النفسية للمواطن العراقي والمشاكل المترتبة في التبادلات التجارية الداخلية والخارجية، مما قد يسهم في القضاء على ملامح الاقتصاد العراقي المنهك بالأصل .

المصادر

1. اوزتوك، أبراهيم، 2009: الاقتصاد التركي وعقد التحولات الكبرى مركز الجزيرة للدراسات
[www.aljazeera.net /NR/exeres](http://www.aljazeera.net/NR/exeres)
2. الإخبار العراقية، 2001: قراءة سياسية في مشروع حذف ثلاثة أصفار من العملة العراقية
www.iraq4allnews.dk.
3. أورخان، محمد علي، 2004: الأزمة الاقتصادية التركية - الأسباب والتوقعات، مركز الجزيرة للدراسات
www.aljazeera.net.
4. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث التقرير الاقتصادي السنوي 2003-2004.
5. جمعية الحق التركماني، 2011: حذف الأصفار عن العملة العراقية بين السلب والإيجاب، وعلى الموقع الإلكتروني www.turkmenhak.com.
6. الشبيبي، سنان، 2007: ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
7. عبد السلام، طه أحمد، 2009: الاستثمار المالي في العراق الواقع والآفاق، الموجز في الثقافة المصرفية بحوث ودراسات مصرفية، دار الكتب والوثائق، بغداد، العراق.
8. العنبيكي، 2011: تغيير العملة وعمليات الفساد في العراق، وعلى الموقع الإلكتروني: www.alrayy.com.
9. قاسم، محمد مظهر صالح، 2012: إعادة هيكلة العملة العراقية - مشروع حذف الأصفار الثلاثة وكلفة المعاملات النقدية، من منشورات البنك المركزي العراقي، وعلى الموقع: www.cbi.iq.
10. المؤتمر الوطني العراقي، 2011، حذف الأصفار من العملة الوطنية متنفس اقتصادي للمستهلك أن فتح باب جديد للفساد، وعلى الموقع الإلكتروني: www.inciraq.com.
11. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 2011، العدد التاسع والعشرون، جامعة بغداد، العراق.
12. زيتي، محمد علي، 2009، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، الطبعة الثالثة، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، بغداد، العراق.
13. مظهر، محمد صالح قاسم، 2010، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق، الدولة الريعانية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق، سلسلة ثقافية شهرية يصدرها بيت الحكمة العراقي، العدد 19، بغداد، العراق.
14. مظهر، محمد صالح، 2009، استراتيجية السياسة النقدية في العراق، الموجز في الثقافة المصرفية، بحوث ودراسات مصرفية، دار الكتب والوثائق، بغداد، العراق.
15. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، البنك المركزي التركي دائرة الإحصاءات التركية وهيئة التخطيط الحكومي.
16. منظمة الشفافية الدولية التقارير السنوية 2003-2008 enacywww.traspar
17. ميسر، قاسم محمد، غزال 2008، معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد 14، العدد 49، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

18. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي, الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات الأسعار والأرقام القياسية لأسعار المستهلك للعام 2006, 2007.

المصادر الأجنبية

1. B.Imimole and Enoma, 2011, Exchange Rate Depreciation and infation, Business and Economics Journal, Vol. 28.
2. Hasan Ersel and Fatil Qzatcy, 2007, Inflation Targeting in Turkey, working paper noo6/03,central Bank of Turkey ,Ankara.
3. Jan, Zika, 2006, Costs and Benefits of a Monetary union ,European Economic policies.
4. Laynamosley,2011,DroppingZer,Gaining credibility Currency Redenomination in Developing Nation ,Dept .of political Science university of North Carolina .WWW.unc.eda/uimosley/
5. Miha Macovei,2009,crowth and Economic crises in Turkey, Leaving Behind Turbulent Past, Economic and Financial Affairs, Economic papers 386/octa.
6. Shanbaz,Muhammed,2009,on wominal and Real Devaluation Relation an Econometric ,Jourual of Applied Econometrics and Quantitive Estudies vol.a-1(2009)
7. www.enwikipedia.org/wiki/Redenomination.